

السيد رئيس مجلس النواب المحترم
مذكرة عملاً بالمادة 110 من النظام الداخلي لمجلس النواب
(تبرير صفة الإستعجال المُكرَّر)

لما كان من الضروري تعديل القيمة المالية الواردة في المادة 52 من قانون المحاسبة العمومية والتي على أساسها يتم تحديد الهبات التي تُقبَل بمرسوم عادي وتلك التي تُقبَل بمرسوم يُتَّخَذ في مجلس الوزراء وذلك في سبيل تحقيق غايات تلك المادة، ومنها عدم إرهاب جداول أعمال مجلس الوزراء بالكثير من البنود المُتعلِّقة بقبول هبات للدولة والأشخاص المعنويين في القانون العام، وهو ما دَفَعنا إلى وضع هذا الإقتراح الذي لا يَسْتَلْزِم الدرس في اللجان النيابية على اعتبار أنه يُعيد المادة 52 من قانون المحاسبة العمومية إلى ما كانت عليه عند تعديلها في العام 2019 قبل تدنّي قيمة النقد الوطني بحيث أن التعديل المُقْتَرَح لا يطال إلا القيمة المالية الواردة في البندين (1) و (2) منها، وكل ذلك يُبرِّر إعطاء هذا الإقتراح صفة الإستعجال المُكرَّر.

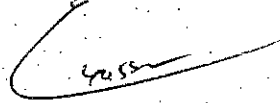
لذلك

جئنا بمذكرتنا هذه طالبين من حضرتكم طرْح اقتراح القانون المُعْجَل المُكرَّر المُرفَق على مجلس النواب في أول جلسة يعقدها حتى في حال عدم إدراجه على جدول أعمالها وذلك سندا للمواد 109 و 110 و 112 من النظام الداخلي لمجلس النواب، راجين من المجلس الكريم إقراره.

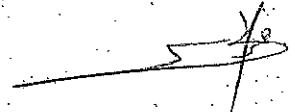
النائب بولا يعقوبيان



٧٩٤٢٢٠٦-٧٩٤٢١٣



مجلس النواب



PAULA YACoubIAN

POLITICAL ACTIVIST

اقتراح قانون مُعَدَّل مُكْرَر

يرمي إلى تعديل البندين (1) و (2) من المادة 52
من قانون المحاسبة العمومية

مادة وحيدة:

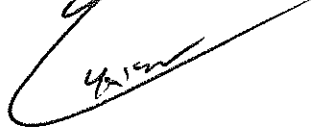
- أولاً: يُعَدَّل البندان (1) و (2) من المادة 52 من القانون المنفذ بالمرسوم رقم 14969 تاريخ 1963/12/30 وتعديلاته (قانون المحاسبة العمومية)، كآتي:
- «1- تُقْبَل بمرسوم يصدر بناءً على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية الهبات النقدية والعينية التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون إذا كانت قيمتها لا تتجاوز /15/ مليار ليرة لبنانية.
- 2- تُقْبَل بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء الهبات النقدية و/أو العينية التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون إذا كانت قيمتها تتجاوز /15/ مليار ليرة لبنانية.
- (والباقي دون تعديل) «.

ثانياً: يُعْمَل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

النائبة بولا يعقوبيان



Yassin YASSIN



فراس حمدان



الأسباب الموجبة

لما كانت المادة 52 من قانون المحاسبة العمومية المُعدّلة بموجب المادة 85 من القانون رقم 144 تاريخ 2019/7/31 (الموازنة العامة والموازنات الملحقّة لعام 2019) قد ميّزت في طريقة قبول الهبات المُقدّمة للدولة بين الهبات التي لا تتجاوز قيمتها /250/ مليون ليرة لبنانية بحيث أجازت قبولها بمرسوم عادي بناء على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية، وبين الهبات التي تتجاوز هذه القيمة بحيث تُقبَل بموجب مرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء .

ولما كانت القيمة المالية المُحدّدة في هذه المادة، للتمييز بين نوعي الهبات المنوّه عنهما أعلاه، باتت قليلة وغير واقعية في ظل تدني قيمة النقد الوطني، بعد التعديل الأخير الذي حصل على المادة 52 المذكورة في شهر تموز من العام 2019، وهو الأمر الذي جعل قبول الهبات يأخذ جانباً كبيراً من جداول أعمال جلسات مجلس الوزراء وهو ما يتناقض مع الغاية التي من أجلها أقرّ التمييز بين طريقة قبول الهبات المُقدّمة للدولة تبعاً لقيمتها.

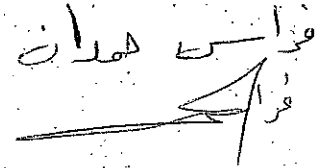
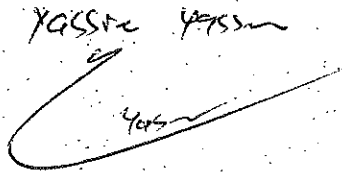
ولما كان يقتضي تبعاً لذلك، تعديل القيمة المالية الواردة في البندين (1) و (2) من قانون المحاسبة العمومية وزيادتها لتُصبح مماثلة لما كانت عليه عند تحديدها في شهر تموز عام 2019 قبل تدني قيمة النقد الوطني.

ولما كنّا لأجل ذلك قد أعدّنا اقتراح القانون المُعجّل المُكرّر المُرفق .

لذلك

فإننا نتقدّم باقتراح القانون المُعجّل المُكرّر المُرفق ربطاً على أمل مناقشته وإقراره

النائبة بولا يعقوبيان

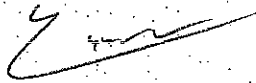


جدول مقارنة

النص موضوع الإقتراح	النص الحالي	التعديل المقترح
البند (1) من المادة 52 من قانون المحاسبة العمومية	1- تُقبَل بمرسوم يصدر بناءً على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية الهبات النقدية والعينية التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون إذا كانت قيمتها لا تتجاوز 250.000.000 ليرة لبنانية.	1- تُقبَل بمرسوم يصدر بناءً على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية الهبات النقدية والعينية التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون إذا كانت قيمتها لا تتجاوز /15/ مليار ليرة لبنانية.
البند (2) من المادة 52 من قانون المحاسبة العمومية	2- تُقبَل بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء الهبات النقدية و/أو العينية التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون إذا كانت قيمتها تتجاوز 250.000.000 ليرة لبنانية.	2- تُقبَل بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء الهبات النقدية و/أو العينية التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون إذا كانت قيمتها تتجاوز /15/ مليار ليرة لبنانية.

النائبة بولا يعقوبيان



٢٠٢٢ ٢٠٢٢


فارس حمدان
